جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بالديدامون – شرقية

منهج تقي الدين النيلي في الصفوة الصفية

إعداد

أ.د أحمد محمد توفيق السوداني
أستاذ اللغويات وعميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالديدامون – شرقية
جامعة الأزهر

أ.د: أسماء أبو السعود ابراهيم محمد
أستاذ اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة
جامعة الأزهر

العدد السابع

١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م

منهج تقي الدين النيلي في الصفوة الصفية

أحمد محمد توفيق السوداني **أسماء أبو السعود ابراهيم محمد**

قسم اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالديدامون – شرقية **كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بالقاهرة**

جامعة الأزهر المدينة : فاقوس جامعة الأزهر المدينة : القاهرة

الدولة : جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: Ahmedal-Sudani.sha.b@azhar.edu.eg asmaa.ibrahim٦٩٤٠@gmail.com

ملخص البحث

النيلي: الاسم والمولد والمكانة العلمية، ثم تناول منهجيته العلمية في شرحه على ألفية ابن معطٍّي من حيث وضع الأبواب والفصول، وما تضمنتها من قواعد وآراء ومذاهب، موثقة ومنسوبة، مستطردًا تارة وموجزاً أخرى، ولعل من مميزات الشرح تناول الأصول النحوية: سماعاً، وقياساً، وتعليلاً، واستصحاباً للأصل، وإجماعاً، معتمداً على اللغات، والمصطلحات، مؤيدا ومعارضا، محافظا على سمت هذا الفن، فلم يتجاهل من سبوقوه، ومؤلفاتهم، سواء في ذلك المدارس النحوية أو اللهجات العربية.

الكلمات المفتاحية :

النيلي – الصراعات – السماع - القياس - التعليل – الاستصحاب – الإجماع

The Methodology of Taqi–ud–Din An–Nily in As–Saffwah As–Safiah

Ahmed Mohammed tawfiq el sudany **asmaa abo elsaud Ibrahim mohammed**

Department of Linguistics

Faculty of Islamic studies and Arabic male al-diadamon – sharqia **Faculty of Islamic studies and Arabic female- alqahra**

Al–Azhar University **city: faqus** **Al–Azhar University** **city: Cairo**

country: Arab Republic of Egypt

email: Ahmedal-Sudani.sha.b@azhar.edu.eg email: asmaa.ibrahim٦٩٤٠@gmail.com

Abstract

This research discussed the name، birth، and scholarly position of the author، then it highlighted his scholarly methodology in explaining Alfiat ibn Abdelmu'ty in terms of setting the chapters and sections and mentioning documented and quoted rules، opinions and schools of thought. In some places، he provided detailed explanations، while giving briefed ones in others. His explanation is characterized by examining the grammatical principles through hearing، analogy، reasoning، accompanying the source، and consensus. Additionally، he depended on languages and terminologies; whether supporting or rejecting them. Besides، the author preserved the features of this art، paining attention to his predecessors and to their writings، mainly specialists in schools of grammar and Arabic dialects، alike

Key word: Al-Nily – Conflicts – Hearing-Measurement- Reasoning – Escaping - Consensus

الاسم والمولد والمكانة العلمية:

هو إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي، الملقب بتقي الدين، المكنى بأبي إسحاق، المشهور بالنيلي البغدادي[1]، لم يذكر له ميلاد ولا نشأة ولا أساتذة ولا سنة وفاة في كتب التراجم إلا ما ذكره أبو الفداء في الكناش من قوله:" تقي الدين النيلي من علماء القرن السابع"[2]، وذكر محقق الصفوة الصفية أنه عثر على شرح لألفية ابن معط أثناء زيارته للمكتبة السليمانية بتركيا، وكان هذا الشرح غير معلوم اسم شارحه، وكل ما عرفه عن ذلك الشرح أن شارحه قد فرغ من تأليفه وتسويده سنة ست وثمانين وستمائة للهجرة، وقد أفاد هذا الشارح من شرح النيلي على الدرة الألفية، وصرح بذلك في مواضع عدة، ولعل هذا التاريخ وهو سنة ست وثمانين وستمائة للهجرة يشير إلى القرن الذي وجد فيه النيلي على وجه الترجيح، بالإضافة إلى أن النيلي وهو أحد شراح كافية ابن الحاجب، ومعلوم أن سنة تأليف الكافية هي ثلاث وثلاثين وستمائة للهجرة[3]، كما جاء على لسان ناسخ نسخة الأصل من الصفوة الصفية ،والتي فرغ من نسختها سنة ثمان وسبعمائة للهجرة من قوله :" رحمة الله عليه" فكان ذلك كله دليلا على أن النيلي من علماء القرن السابع الهجري[4].

وأقول: إن النيلي عالم نحوي دؤوب صاحب رأي متميز في فكره وآرائه؛ فكان يحلل ويختار ويعطي رأيا، فإذا ما وقف قال:" لم أقف " مما يدل على أمانته العلمية [5]، ومما يدل على مكانته العلمية مؤلفاته التي توارثناها عنه، وهي: التحفة الشافية في شرح الكافية[6]، والصفوة الصفية في شرح الدُّرة الألفية.

---

١ ـ ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٤١٠، ومفتاح السعادة:١/ ١٨٦.

٢ ـ الكناش في فن النحو والصرف:١/ ٥٥.

٣ ـ ينظر: كشف الظنون:٢/ ١٣٧٤.

٤ ـ الصفوة الصفية:١/ ١٠ـ١١.

٥ ـ ينظر: الصفوة الصفية: ١/ ٨ـ١٠.

٦ ـ ينظر: الفوائد السنية في شرح الألفية: ٥/ ٣٦٨، وبغية الوعاة: ١/ ٤١٠، ومفتاح السعادة: ١/ ١٨٦.

والصفوة أحد الشروح على ألفية ابن معطي التي نالت حظا من الشهرة مقارنة بستة عشر شرحا غيرها وهي: شرح الدرة الألفية لابن الخباز: نجم الدين محمد بن أبي بكر بن علي الموصلي المتوفى بحلب سنة إحدى وثلاثين وستمائة للهجرة[1]، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز: أبو عبد الله شمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد الأربلي الموصلي، النحوي الضرير، المتوفى سنة تسع وثلاثين وستمائة للهجرة[2]، وابن هشام الخضراوي: محمد بن يحيى بن هشام بن عبدالله بن أحمد الأنصاري المتوفى سنة ست وأربعين وستمائة للهجرة[3]، وسفعص المراغي النحوي: أبو أحمد عز الدين الحسن بن عبد المجيد بن الحسن بن بدل بن خطاب بن فهد، المتوفى سنة ست وستين وستمائة للهجرة[4]، وشرح الدرة الألفية في علم العربية لابن القواس: أبو الفضل عزالدين عبد العزيز زيد بن جمعة الموصلي النحوي، المتوفى سنة تسع وستين وستمائة للهجرة[5]، والتعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية لابن سجمان الشريشي: أبو بكر جمال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن سجمان الوائلي البكري الشريشي المالكي، الفقيه النحوي، المتوفى سنة خمس وثمانين وستمائة للهجرة[6]، وحرز الفوائد وقيد الأوابد لابن النحوية: بدر الدين محمد بن يعقوب بن إلياس، الدمشقي المتوفى سنة ثمان عشر وسبعمائة للهجرة[7]، والمرداوي: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الولي بن حِبَارة المقدسي الصالحي الحنبلي، المتوفى سنة ثمان وعشرين وسبعمائة للهجرة[8]، وضوء الدرر في شرح ألفية

---

١ ـ ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/ ٨٣، وهدية العارفين:٢/ ١١٣.

٢ ـ ينظر: هدية العارفين:١/ ٩٥.

٣ ـ ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين:٥/ ١٠٥ـ١٠٦.

٤ ـ ينظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب:١/ ١٢٥، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة: ١/ ٦٧٧،

٥ ـ ينظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب:١/ ٢٢٨،وبغية الوعاة:٢/ ٩٩.

٦ ـ ينظر: الأعلام: ١/ ١١٧.

٧ ـ ينظر: الصفوة الصفية: ١/ ٢٢، البغية: ١/ ٢٧٢، والأعلام: ٧/ ١٤٧.

٨ ـ ينظر: الأعلام: ١/ ٢٢٢، ومعجم المؤلفين: ١/ ١٢٥.

ابن معطي في النحو للجزري المتوفى سنة خمس وثلاثين وسبعمائة للهجرة[1]، وضوء الدرة على ألفية ابن معط لابن الوردي: أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس ابن الوردي المعري الكندي، المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة للهجرة[2]، وشرح الدُّرة الألفية للرعيني الغرناطي المتوفى بحلب سنة تسع وسبعين وسبعمائة للهجرة[3]، وشرح الدرة الألفية لابن جابر: أبوعبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري المالكي، المتوفى سنة ثمانين وسبعمائة للهجرة[4]، والصدفة المليّة بالدرة الألفية للبابرتي المتوفى سنة ست وثمانين وسبعمائة للهجرة[5]، وشرح الدرة الألفية لابن خطيب المنصورية: المتوفى سنة تسع وثمانمائة للهجرة[6]، ونعمة المعطي في تصحيح ألفية ابن معطي للآثاري المتوفى سنة ثمان وعشرين وثمانمائة للهجرة[7]، و الدِّرة الألفية في شرح الدُّرة الألفية لمجهول[8].

□

---

١ ـ ينظر: معجم المؤلفين:٦/ ١٧٦.

٢ ـ ينظر: بغية الوعاة:٢/ ٢٢٦، والأعلام: ٥/ ٦٧.

٣ ـ ينظر: السلوك لمعرفة دول الملوك:٥/ ٤٢.

٤ ـ ينظر: الأعلام:٥/ ٣٢٨.

٥ ـ ينظر: طبقات المفسرين:٢/ ٢٥٣، وهدية العارفين: ٢/ ١٧١.

٦ ـ ينظر: الأعلام:٨/ ٢٢٥.

٧ ـ الصفوة الصفية:١/ ٢٤.

٨ ـ الصفوة الصفية:١/ ٢١.

منهج النيلي في شرحه الموسوم بـ:" الصفوة الصفية"

هناك ملامح لمنهج النيلي في شرحه الصفوة الصفية" على ألفية ابن معطي الموسومة بـ:" الدرة الألفية" تتمثل في النقاط الآتية:ـ

ـ أفصح النيلي في مقدمة كتابه ـ كعادة أكثر المؤلفين ـ وذلك بعد البسملة والحمدلة والصلاة علي سيدنا محمد وعلى آله وصحبه عن سبب شرحه لأرجوزة ابن معط الموسومة بـ:" الدُّرة الألفية" والمصادر التي اعتمد عليها في شرحه، فقال:" وبعد فإني رأيت الأرجوزة الموسومة بالدرة الألفية دقيقة المعاني وثيقة القواعد والمباني، ووقفت لها على شروح غير مرتبطة بلفظ الكتاب، ولا يرشد إلى نهج الصواب، والتمس مني طائفة من طلبة هذا العلم تأليف شرح يوضح معناها، ويفصح عن معماها، ويطابق ألفاظها، ويغري بها حفاظها، فأجبتهم إلى ذلك راجيا من الله لا من سواه جزيل الثواب، إنه يرزق من يشاء بغير حساب؛ لأن النحو ميزان اللغة العربية، وقسطاس الأمثال الأدبية، والشيء إذا لم يوزن بميزان لم يعرف رجحانه من نقصانه،- لا سي- ما كتاب الله المبين للحلال والحرام والفروض والأحكام، الدال على صفات الله وتوحيده، والمعاد ووعده ووعيده، ولا ريب أن العلم بهذه الأمور من أفضل المعارف، وأعلى رتبة وصل إليها فهم العارف، ويتوقف تحصيل كمال ذلك وتمامه على التبحر في علم النحو وأحكامه، وسميتها الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية"[1].

- وضع النيلي عناوين للأبواب النحوية والصرفية مع إيراد أبيات النظم وشرحها، والإفصاح عما توجزه من قضايا نحوية وصرفية، وما تتضمنه من أقوال وآراء ومذاهب تؤيد أو تعارض ما سيقت لأجله.

ـ اهتم النيلي كثيرا بتوثيق الأقوال والآراء والمذاهب، والقبائل، واللهجات، وذلك بنسبتها إلى قائليها، أو إلى قائليها وكتبهم معا، فمن أمثلة نسبته الأقوال والآراء والمذاهب إلى قائليها ما نسبه إلى

---

١ ـ الصفوة الصفية: ١/ ١ـ٢.

الخليل، وسيبويه، ويونس، والكسائي، والفراء، والأخفش، والجرمي، والمازني، والزجاج، وابن درستويه، والسيرافي، والفارسي، وابن جني، والربعي، والبصريين، والكوفيين، وبني تميم.

ومن أمثلة نسبة الأقوال إلى قائليها مع كتبهم قوله:" والصحيح ما ذكره الأخفش في المسائل الكبير، وعول عليه أبو علي في الحلبيات..."[1].

ـ أهمل النيلي كثيرا نسبة الأقوال إلى أصحابها، وذلك في غير موضع، ومن ذلك قوله في الخلاف في اسم الله ـ تعالى ـ "الله" من حيث الاشتقاق وعدمه:" قيل: اسم الله علم ليس بمنقول ولا مشتق، فلا يطلق إلا على رب العالمين المعبود بالحق"[2].

ـ اختلفت طريقة النيلي في عرضه للمسائل النحوية والصرفية، فتارة يبسط القول، وتارة يوجز، ولعل من المسائل النحوية التي بسط القول فيها ما يأتي:ـ

ـ الخلاف في الألف والياء والواو في التثنية والجمع أهي إعراب أم حروف إعراب أم غير ذلك[3]، والخلاف في تحقيق إعراب "أبوك" وأخواته حال الإضافة[4]، وعامل الرفع في الفعل المضارع[5]، المضارع بعد الفاء الواقعة في جواب النفي المحض[6]، وضمير النصب المنفصل بين البساطة والتركيب[7]، وحكم وقوع الضمير المتصل بعد لولا[8]، "أل" المعرفة بين البساطة والتركيب[9]،

---

١ ـ ينظر: الصفوة الصفية:٢/ ٣٠ وما بعدها.

٢ ـ المصدر السابق: ١/ ٩ـ١١.

٣ – المصدر السابق:١/ ١٢٨، ١٢٩.

٤ – المصدر السابق:١/ ٩٩–١٠٢

٥ – المصدر السابق:١/ ١٧٩.

٦ – المصدر السابق:١/ ٢٢٢–٢٢٥

٧ – المصدر السابق:١/ ٦٢٤.

٨ – المصدر السابق: ١/ ٢٦٩.

٩ – الصفوة الصفية:١/ ٦٧٩.

وزيادة "من" في الإيجاب[1]، والخلاف في جواز مجيء المفعول له معرفا[2]، وحرفية "حاشا" وفعليتها والقول فيها[3]، وتوجيه رفع ما بعد "إلا" في نحو: ليس الطيب إلا المسك[4]، والخلاف في إعمال أي المتنازعين أولى[5]، والخلاف في سبب تعريف "أجمع" وأخواته[6].

كما بسط القول في مسائل صرفية منها: ـ الخلاف في علة طرح التاء من الصفات الجارية على المؤنث الحقيقي في نحو: طالق، وحائض[7]، والخلاف في اسم الله ـ تعالى ـ "الله" من حيث الاشتقاق وعدمه[8]، والخلاف في "ذا" الإشارية[9]، ورأي سيبويه والأخفش في "فَعْل" جمع "فَاعِل" هل هو جمع أو اسم جمع[10]؟، والخلاف في استدراك وزن "فُعَّلَل" على أوزان الرباعي المجردئ ت، وامتناع اتباع عين "فُعَّلَة" لفائه[11]، والخلاف في حركة العين من محذوف الفاء معتل اللام بالياء عند النسب إليه نحو: شِيَة، ودِيَة[12].

وكما بسط القول في المسائل النحوية والصرفية وجدنا له منحى آخر حيث أوجز في بعض المسائل ولعل من المسائل النحوية التي أوجز القول فيها: العطف على خبر المبتدأ شبه الجملة بدون إعادة

---

١ – المصدر السابق:١/ ٢٩٩.

٢ – المصدر السابق:١/ ٥٢١.

٣ – المصدر السابق:١/ ٥٤١.

٤ – المصدر السابق:٢/ ٣٠–٣١.

٥ – المصدر السابق:١/ ٦٠٢.

٦ – المصدر السابق:١/ ٧٢٨.

٧ – المصدر السابق:٢/ ٤٤١.

٨ – المصدر السابق: ١/ ٩ـ١١.

٩ – المصدر السابق: ٢/ ٤٠٥ـ٤٠٦.

١٠ – المصدر السابق: ١/ ١٩.

١١ – المصدر السابق:٢/ ١٥٥،١٥٤.

١٢ – المصدر السابق: ٢/ ٤٦٥.

الجار[1]، و" إذ ما" بين الحرفية والاسمية والقول بتركيبها[2]، وحكم المعطوف على محل اسم "إِنَّ" قبل ذكر الخبر[3].

ومن المسائل الصرفية التي أوجز القول فيها: الخلاف في إعمال " فَعِل"[4]، والخلاف في إعمال" فَعِيل"[5]، والخلاف في إعمال" فَعَّال"[6].

ـ ولما كان الإعراب فرع المعنى اهتم النيلي كثيراً ببيان معاني بعض الكلمات، ومن ذلك قوله:" قد إذا اقترن بالماضي أثر فيه معنيان، وهما: التوقع، وتقريب الحال، أما تقريب الحال، فمعناه: أن زمن وجود الفعل قريب من الحال، وأما التوقع فهو الانتظار"[7].

ـ تتميز الصفوة الصفية بكثرة الافتراضات والردود عليها، ومن ذلك قوله في معرض حديثه عن عامل النصب في المفعول معه والخلاف فيه:" فإن قلت: فإذا كانت الواو في المفعول معه للتعدية فهلا جرت كحروف الجر؛ لاشتراكهما في التعدية، قلت: الواو في الأصل حرف عطف فلا اختصاص لها حتى تعمل الجر، ومن شرط العامل أن يكون مختصا"[8].

ولما كان الناطق على قياس لغةٍ من "لغات العرب" مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه، وأن المعمول عليه في الفصيح أن تنظر حال ما انتقل إليه لسانه، فإن كان انتقل من لغته إلى لغة أخرى مثلها فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها؛ كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها،

---

١ – الصفوة الصفية:١/ ٦٦.

٢ـ المصدر السابق:١/ ١٩٤ـ١٩٥

٣ – المصدر السابق:٢/ ٩٩.

٤ – المصدر السابق:٢/ ١٣٨.

٥ – المصدر السابق: ٢/ ١٣٦ـ ١٣٧.

٦ – المصدر السابق: ٢/ ١٣٥ وما بعدها.

٧ـ المصدر السابق: ٢/ ٢٩٤

٨ـ المصدر السابق:١/ ٥٢٢ـ٥٢٣.

حتىٰ كأنه إنما حضر غائب من أهل اللغة التي صار إليها، أو نطق ساكت من أهلها، وإن كانت اللغة التي انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها ويؤخذ بالأولىٰ، حتىٰ كأنه لم يزل من أهلها"[1]

ـ اهتمام النيلي بذكر اللغات الواردة ليس في فن النحو بل تناوله في بعض الأبنية والمفردات في موضع واحد وهو قوله:" اعلم أن ما كان علىٰ مثال فُعَّلَة ـ مضموم الفاء ساكن العين، وهو غير مضاعف ولا معتل العين ـ سواء كان معتل اللام بالواو كخطوة أو صحيحا كغرفة ـ ففي جمعه ثلاث لغات: ضم ثانيه اتباعا لأوله، وفتحه تخفيفا، وتركه علىٰ سكونه، وهو الأصل"[2].

–ولم يكن النيلي جامدا في أسلوبه أو تناوله بل تنوعت عباراته في أثناء عرضه للاختيارات، فتناول قوله:" الصحيح" تارة، ومن ذلك قوله في معرض حديثه عن عامل الرفع في الفعل المضارع:" والصحيح ما قاله سيبويه من أنه مرفوع بعامل معنوي، وهو وقوعه بحيث وقوع الاسم فأشبه المبتدأ..."[3]، وقوله:" القول المنصور" تارة أخرىٰ وقد ورد في معرض حديثه عن ضمير النصب المنفصل بين البساطة والتركيب:" والقول المنصور: أن إيا اسم مضمر، وما بعده من العلامات الدالة علىٰ المتكلم، والمخاطب والمخاطبة، والغائب والغائبة، وتثنيتها، وجمعها، حروف مخلصة للخطاب وغيره، مجردة من الاسمية..."[4]، وقوله:" الراجح" وقد ورد في معرض حديثه عن حكم وقوع الضمير المتصل بعد لولا :" ... فبقىٰ سيبويه هو الراجح"[5]، وقوله:" تعين" وقد ورد في الخلاف في سبب تعريف" أجمع" وأخواته :" فتعين تعريفه بالإضافة المقدرة"[6]، وقوله:" يقوي" وقد ورد في حكم وصف اسم إن بعد ذكر الخبر:" ويقوي قول الزجاج ما حكاه سيبويه:

---

١ – ينظر الخصائص:٢/ ١٤

٢ ـ الصفوة الصفية:١/ ١٥٤ـ١٥٥.

٣ ـ المصدر السابق:١/ ١٨٢.

٤ ـ المصدر السابق:١/ ٦٢٤.

٥ ـ المصدر السابق:١/ ٢٧٢.

٦ ـ الصفوة الصفية:١/ ٧٢٩.

إنهم أجمعون ذاهبون، فأكدوا اسم إن على الموضع، والتأكيد كالوصف..."[1]، وقوله" القول" وقد ورد في حكم إعمال "فَعِيل" :" والقول ما قاله سيبويه"[2]، وقوله:" بيانا حسنا" وقد ورد في قوله في حكم عمل اسم الفاعل المقترن بأل والخلاف فيه :" فافهم بيانا حسنا على ما ذهب إليه سيبويه"[3]، وقوله:" صحة" وقد ورد في الخلاف في اسم الله ـ تعالى ـ من حيث الاشتقاق وعدمه:" ويدلك على صحة ما قاله سيبويه في أن الألف واللام فيه عوض عن الهمزة قولهم: يا ألله ـ بقطع الهمزة؛ كما تقول: يا إله..."[4]، وقوله:" قوي" وقد ورد في النسب إلى فَعُولَة ـ بفتح الفاء وضم العين غير معتلها ولا مضاعفها:" ومذهب أبي العباس قوي في القياس"[5]، وقوله:" النص" وقد ورد في النسب إلى فَعُولَة ـ بفتح الفاء وضم العين غير معتلها ولا مضاعفها:" والنص مع سيبويه وهو قولهم: شنئي، وهو نص في محل النزاع"[6].

***

١ـ المصدر السابق:٢/ ١٠٢.

٣ـ المصدر السابق:٢/ ١٣٧.

٣ ـ المصدر السابق:٢/ ١٣١.

٤ ـ المصدر السابق: ١/ ٩ـ١١.

٥ ـ المصدر السابق: ٢/ ٤٥٢.

٦ ـ المصدر السابق.

الفصل الثاني

مصادر النيلي في شرحه

تتمثل مصادر النيلي في الصفوة الصفية في نوعين من المصادر: الكتب والعلماء، أما الكتب فمنها من صرح باسمها ونقل عنها، وهي: الحلبيات لأبي علي، وذلك في معرض حديثه عن توجيه رفع ما بعد إلا في نحو: ليس الطيب إلا المسك:" ... وعول عليه أبو علي في الحلبيات"[1]، والمسائل الكبير للأخفش، في معرض حديثه عن توجيه رفع ما بعد إلا في نحو: ليس الطيب إلا المسك:" والصحيح ما ذكره الأخفش في المسائل الكبير"[2]، والكتاب لسيبويه في معرض حديثه عن ضمير النصب المنفصل بين البساطة والتركيب:" ألا ترى أنهم قد أخرجوا بعض الضمائر في باب الفصل بين المبتدأ والخبر إلى باب الحروف المحضة حتى إنها لا موضع لها من الإعراب نحو: كنت أنا القائم، وكنت أنت القائم... حتى إن الخليل استعظم ذلك على ما حكاه عنه سيبويه في كتابه"[3]، وأما الكتب التي نقل عنها ولم يصرح بذكرها فهي كثيرة ومبثوثة في الكتاب.

المصدر الثاني: العلماء الذين نقل عنهم، وهؤلاء قد يصرح بأسمائهم حين النقل عنهم، كما فعل في ذكره للخليل بن أحمد الفراهيدي: وذلك في معرض حديثه عن الخلاف في ادخال نون التوكيد الخفيفة على فعل التثنية وجمع المؤنث:" ومذهب سيبويه والخليل أن كل موضع تدخل فيه النون الخفيفة تدخل فيه النون الشديدة إلا في موضعين فعل الاثنين، وفعل جماعة المؤنث"[4]، و-أيضا- سيبويه: وقد أكثر النقل عنه، وذلك في غير موضع، ومثال ذلك قوله في تحقيق إعراب "أبوك" وأخواته حال الإضافة:" مذهب سيبويه أن هذه الأسماء معربة بالحركات المقدرة؛ كما في المنقوص والمقصور"[5]،

---

١ ـ الصفوة الصفية: ٢/ ٣٠

٢ ـ المصدر السابق.

٣ ـ المصدر السابق: ١/ ٦٢٤

٤ ـ المصدر السابق: ١/ ٢٥٠

٥ ـ الصفوة الصفية: ١/ ٩٩.

ويونس بن حبيب الضبي: وقد نقل عنه في إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل التثنية وجمع المؤنث:" وأجاز الكوفيون ويونس ذلك"[1]، والكسائي: وقد نقل عنه في عامل الرفع في الفعل المضارع:" الكسائي: يرتفع بحرف المضارعة، فإذا دخل عليه ناصب أو جازم بطل حرف المضارعة ؛ لضعفه؛ لأن الطارئ عليه أقوى منه ؛ كما أن الشرط وهو إن يبطل عمله بلم"[2]، والفراء: وقد نقل عنه في عامل الرفع في الفعل المضارع:" وقال الفراء: الفعل المضارع يرتفع؛ لخلوه من النواصب والجوازم"[3]، والأخفش: في عامل النصب في المفعول معه والخلاف فيه:" والأخفش يرى أن الاسم إذا كان مجرورا بـ: مع صار منصوبا بعد الواو؛ لتعذر إضافة الحرف؛ كما أن المستثنى بـ: غير مجرور... وحكى عنه ـ أيضا ـ أنه لما حذف: مع، وأتى بالواو موضعها أعرب الاسم بإعراب مع"[4]، والجرمي: وقد نقل عنه في الخلاف في جواز مجيء المفعول له معرفا:" ولم يخالف في كونه معرفة إلا أبو عمر الجرمي فإنه يأبى تعريفه"[5]، والمازني في ألف الوقف في المقصور المنون والخلاف فيها:" ومذهب المازني أنها في الأحوال الثلاث بدل من التنوين"[6]، والمبرد: وقد نقل عنه النيلي في غير موضع، ومن ذلك في حكم وقوع الضمير المتصل بعد لولا:" وأما ابن يزيد فهو أبو العباس المبرد، قال: لا يجوز أن يقال: لولاك، ويرى: أنه لحن ولم يحك عن الفصحاء"[7]، والزجاج وقد نقل عنه في موضعين، ومن ذلك قوله في حكم فتحة آخر الفعل المؤكد بالنون الخفيفة أو الثقيلة:" وحركة ما قبل النون عند

---

١ ـ المصدر السابق:١/ ٢٥١.

٢ ـ المصدر السابق: ١/ ١٨١.

٣ ـ المصدر السابق.

٤ ـ المصدر السابق:١/ ٥٢٣.

٥ ـ المصدر السابق:١/ ٥٢١.

٦ ـ المصدر السابق:١/ ١١٢.

٧ ـ المصدر السابق:١/ ٢٧٠.

سيبويه حركة بناء، وعند الزجاج حركة التقاء الساكنين"[1]، وابن درستويه: في حديثه عن استعمال من في ابتداء غاية الزمان بين البصريين والكوفيين:" وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان وهو رأي المبرد وابن درستويه من البصريين فإنهما يريان أنها لابتداء الغاية في الأزمنة والأمكنة"[2]، والسيرافي: نوع "كان" في بيت الفرزدق" وجيران لنا كانوا كرام":" والسيرافي لها فاعل وهو المصدر، فأضمر؛ لدلالتها عليه؛ أي: كان الكون، وإنما لم يبرز الضمير الذي هو فاعلها؛ لأنه يرجع إلى مذكور"[3]، وأبو علي الفارسي: في غير موضع، ومن ذلك قوله في معرض حديثه عن اللامين المحذوفين من قول العرب:" لاه أبوك" والخلاف فيهما:" قال أبو علي: حذفت لام الجر ولام التعريف وهو قول سيبويه"[4]، وابن جني: وقد نقل عنه في حديثه عن نوع "كان" في بيت الفرزدق:" وجيران لنا كانوا كرام":" وذهب أبو علي وابن جني إلى أن الواو التي في كان أصله أن يكون ضميرا منفصلا توكيدا للضمير المرفوع الذي في لنا، لكن دخلت عليه كان فاتصل بها، والتقدير: وجيران لنا هم كانوا كرام، وإنما دعاهم إلى هذا التأويل أن كان الزائدة لا فاعل لها عندهم"[5]، والربعي: وقد نقل عنه في تحقيق إعراب "أبوك" وأخواته حال الإضافة:" فأما الحركات التي قبل هذه الحروف فاختلف فيها أصحاب سيبويه، فقال الربعي: إن الضمة في الباء من قولك: أبوك منقولة من الواو، ففي الرفع نقل حركة إلى الحرف الذي قبل الواو بعد إسكانه، وفي النصب قلب وحذف حركة لفظا لا تقديرا؛ إذ أصله: أَبَوٌ، وأَخَوٌ فتحركت الواو وانفتح ما قبلها في الأصل، فقلبت ألفا، وفي الجر نقل كسرة الواو إلى ما قبلها بعد إسكانه، وقلبها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها"[6].

---

١ ـ الصفوة الصفية:١/ ٢٤٩.

٢ ـ المصدر السابق:١/ ٢٨٠.

٣ ـ المصدر السابق:٢/ ١٦.

٤ ـ المصدر السابق:١/ ٣٣٢.

٥ ـ المصدر السابق:٢/ ١٦.

٦ ـ الصفوة الصفية: ١/ ١٠١.

أما المدارس النحوية فقد تحدث النيلي عن البصريين والكوفيين، شأنه في ذلك شأن غيره من الشراح للألفية فقد نقل عن البصريين في غير موضع، ومن ذلك في الخلاف في إعمال أي المتنازعين أولى:" أما سيبويه وأصحابه من البصريين فيعملون الآخر؛ لقربه من الظاهر"[1]، وعن الكوفيين في غير موضع – أيضا– ومن ذلك قوله في الخلاف في نوع "ما" من صيغة التعجب " ما أفعل":" وعند الكوفيين: ما استفهامية"[2].

أما اللهجات العربية فقد نقل عن التميميين في توجيه رفع ما بعد إلا في نحو: ليس الطيب إلا المسك:" وبنو تميم يجرونها مجرى ما فلا يعملونها فيقولون: ليس الطيب إلا المسك بالرفع على الابتداء، ومنهم من يقول: خبر ليس محذوف؛ أي: ليس الطيب في الدنيا إلا المسك، ويجعل ما بعد: إلا بدلا من الطيب أو وصفا له"[3]، هذا إضافة إلى ما نقله عن العلماء الذين نقل عنهم ولم يصرح بذكر أسمائهم، وهو كثير في شرحه الصفوة الصفية.

***

□

١ ـ المصدر السابق:١/ ٦٠٢.

٢ ـ المصدر السابق:٢/ ١٠٥.

٣ ـ المصدر السابق:٢/ ٣٠.

موقف النيلي من الأصول النحوية

تناول الأصول النحوية عند أي عالم من علماء النحو والصرف يتطلب الوقوف على الأدلة النحوية التي يستند إليها النحوي، كالوقوف على أدلة السماع أو القياس أو غيرهما من أنواع الاستدلال، ومنها نتناول السماع عند النيلي، وحينما نقول السماع لابد لنا من الوقوف على استدلاله بآيات القرآن الكريم وقراءاتها، وأقوال العرب نظما ونثرا.

والسماع هو: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ [عند من أجاز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف]، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت[1].

أما القرآن الكريم: فلا شك أنه وقراءاته أول ما يحتج به في اللغة؛ وذلك على إثبات القواعد ومدى صحتها في مختلف العلوم العربية، ومن هنا نجد النيلي يضعه في مقدمة المصادر التي استدل بها واعتمد عليها في إثبات وتوجيه القواعد، وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على عكوفه على دراسة القرآن والعناية به، ومن نماذج استشهاده بالقرآن الكريم ما نجده من آيات في ثنايا شرحه، فحينما يتحدث عن استعمال "من" في ابتداء الغاية الزمانية بين البصريين والكوفيين قال:" وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان...، واحتجوا بقوله تعالى[2]:{ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ}، ومثله عند حديثه عن أن "حاشا" تأتي فعلا ، يقول :" والدليل على ذلك دخول الحذف عليها في قوله ـ تعالى ـ[3]:{ حَاشَ للهِ}، وآيات كتاب الله في شرح النيلي للألفية كثير.

وأما القراءات القرآنية فهي كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا، أم آحادا، أم شاذا، وقد أطبق العلماء على الاحتجاج بالقراءات القرآنية المتواترة، وأما الشاذة

---

١ ـ الاقتراح:١/ ٣٩.

٢ ـ من الآية: ١٠٨ من سورة التوبة.

٣ ـ من الآية: ٣١ من سورة يوسف.

في العربية فيحتج بها إذا لم تخالف قياسا معلوما، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه؛ كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه ، نحو: استحوذ ، ويأبى، والاحتجاج بالقراءة الشاذة لا خلاف فيه بين النحاة[1].وأمثلة استشهاد النيلي بالقراءات القرآنية تظهر في موضعين، أولهما: ما قاله في الخلاف في إعمال "إِنْ" المخففة من الثقيلة:" قوله:

..... نَحْو: وإِنْ كُلًّا .....

يريد: نحو قوله ـ تعالى ـ[2]: { وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} بتخفيف إن، ونصب كل على أنه اسمها...وقرئ بتشديد إن ولما وبتخفيفهما، وتخفيف إن وتشديد لما، وبالعكس"[3]، وثانيهما في حديثه عن أصل "لات" وعملها والقول فيها:" أن لا المشبهة بـ: ليس بغير تاء تعمل مطلقا في الحين وغيره، والرفع قليل؛ ولذلك قال: قد يباح، فأتى بكلمة قد التي تفيد التقليل إذ دخلت على المضارع وهي قراءة ضعيفة"[4].

أما الاستشهاد بأقوال العرب نثرا ونظما، فماهية كلام العرب هي ما يحتج به من حديث ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، ولعل قريشا أجود العرب التقاطا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا وإبانة عما في النفس، ويليها من نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين كلام العرب كقيس وتميم وأسد، وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم[5].

---

١ ـ ينظر: الاقتراح:١/ ٣٩.

٢ ـ من الآية:١١١ من سورة هود.

٣ ـ الصفوة الصفية٢/ ٦٤.

٤ ـ المصدر السابق:٢/ ٤٤ .

٥ ـ ينظر: الاقتراح:صـ٤٧.

وَالْكَلَام الَّذِي يستشهد بِهِ نَوْعَانِ، شعر: وهذا قسمه الْعلمَاء على طَبَقَات أَربع، الأولى: الشُّعَرَاء الجاهليون، والثَّانِيَة: المخضرمون، والثَّالِثَة: الإسلاميون، والرَّابِعَة: المولدون، فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إِجْمَاعًا، وَأما الثَّالِثَة فَالصَّحِيح صِحَة الاستشهاد بكلامها، وَأما الرَّابِعَة فَالصَّحِيح أَنه لَا يستشهد بكلامها مُطلقًا، وَقيل يستشهد بِكَلَام من يوثق بِهِ مِنْهُم وَاخْتَارَهُ الزَّمَخْشَرِيّ؛ حيث اسْتشْهد في كشافه بشعر أبي تمام وذلك في أوائل سورة البقرة، وقد ختم الأصمعي الشّعْر بإبراهيم بن هرمة وَهُوَ آخر الْحجَج، كما أَجمعُوا على أَنه لَا يحْتَج بِكَلَام المولدين والمحدثين فِي اللُّغَة والعربية [1]، والنيلي سلك في الاستشهاد بالشعر مسلك النحويين في الاستشهاد بالشعر، ومن نظر في الشرح يجد الاستشهاد في غير موضع منه على القضايا والمسائل والخلافات النحوية.

وحيث إن الشعر كلام مَوْزونٌ مُقفّى دَالٌّ عَلَى معنىً، وهو حُجَّةٌ فيما أَشْكَلَ من غريب كتاب الله ـ جلّ ثناؤه ـ، وغريب حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وحديث صحابته والتابعين[2] فقد حفل شرح النيلي بكثير من الأبيات الشعرية، فإذا كان البيت المستشهد به فيه كلمات غامضة شرحها، ووضح المراد منها، مثل ما صنع في الخلاف في استدراك وزيادة وزن" فُعْلَل" بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى على أوزان الرباعي المجرد:" وحكى الأخفش جخدبا ـ بفتح الدال ـ وسيبويه لم يثبته، ويرويه بضم الدال كبرثن، وحمل رواية من رواه ـ بفتح الدال ـ أنه مخفف من جخادب بحذف الألف وسكون الخاء؛ كما قالوا: علبط هو مخفف علابط، وقد نطقوا به، قال الشاعر:

مَا رَاعَنِي إِلَّا جناح هَابِطَا عَلَى البيوتِ قَوْطَه العُلابِطَا[3]

وجناح: اسم الراعي، وقوطه: منصوب بـ: هابط؛ لأنك تقول: هبط الشيء وهبطته أنا..."[4].

---

١ ـ ينظر: الكشاف: ١/ ٧٧،١١٣، ٢/ ٨٢٢، والاقتراح:صـ٥٨،وخزانة الأدب:١/ ٥ـ٨

٢ ـ ينظر: الصاحبي:صـ٢١١ـ٢١٢.

٣) المصدر السابق.

٤ ـ ينظر: الصفوة الصفية:٢/ ٣٣٠.

والملاحظ أن النيلي أخذ في استشهاده بالشعر صورا متعددة متنوعة، فتارة يستشهد بنصف البيت، ومن ذلك ما قاله في الخلاف في عامل الرفع في الفعل المضارع:" فإن قيل: قد ارتفع الفعل بعد كاد وأخواتها نحو: كاد زيد يقوم، ولا يقال: كاد زيد قائما، فلا يصح وقوع الاسم في خبر كاد فعنه جوابان:

أحدهما: أن كاد مشبهه في العمل بـ: كان، والفعل بعد كان يرتفع؛ لوقوعه موقع الاسم، فحكم كاد حكم كان على أنه قد جاء الاسم في خبر كاد منبها على الأصل؛ كما جاء القود، واستحوذ منبها على الأصل في قول الشاعر:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبَاً .....[1]

في رواية من روى: كدت".

وتارة يستشهد بالبيت كاملا، ومن ذلك قوله في رفع المضارع بعد الفاء الواقعة في جواب النفي المحض:" فأما قول جميل:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرَنَّكَ اليَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ (٢)

قال سيبويه: لم يجعل الأول سببا للثاني، ولكنه جعله ينطق على كل حال، فقوله: لم يجعل الأول سببا للثاني مما ينفي النصب، وقوله: مما جعله مما ينطق على كل حال مما ينفي الجزم"[3].

وثالثة: يستشهد بالبيتين، ومن ذلك عند حديثه عن "أل" المعرفة بين البساطة والتركيب:" والخليل يرى أن الألف واللام جميعا للتعريف، فحرف التعريف عنده: ال مثل: قد، وهل، واحتج بجواز الوقف عليها، والحرف الواحد لا يوقف عليه، قال الشاعر:

يَا خَلِيلَيَّ أَرْبِعَا وَاسْتَخْبِرَا ال مَنْزِلَ الدَّرِاسَ مِنْ آلِ الحَلالِ

---

١ ـ ينظر: الصفوة الصفية: ١/ ١٧٩ وما بعدها.

٢ – المصدر السابق

٣ ـ المصدر السابق:١/ ٢٢٥.

مِثْل سَحْقِ البُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ ال قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْدِيبُ الشَّمَالِ(١)

فوقف على الألف واللام في المصراع الأول، وابتدأ بما بعدها في المصراع الثاني، وبدليل فتح الهمزة معها، والهمزة مع الألف واللام كالقاف مع الدال من قد"[٢]، وهكذا.

فأما النثر فالنيلي كعادة علماء العربية يحتج لقواعده النحوية والصرفية بالنثر العربي، فهو ينهج هذا النهج في شرحه، ويستشهد بجملة من أقوالهم المشهورة، ومن تلك الأقوال ما قاله في ضمير النسب المنفصل بين البساطة والتركيب:" لكن قولهم: إياي، وإياه، وما زاد عليهما نحو: إيانا، وإياهما فإن هذه لم تستعمل في غير هذه الأسماء إلا اسما..."[٣]، ومنه ـ أيضا ـ:" وحكى الخليل إضافته إلى الظاهر في قولهم: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، بجر الشواب، وهي جمع شابة..."[٤].

الاستدلال العقلي عند النيلي:

ليست كل الأدلة عند النحويين نقلية؛ بل العقل له دوره، فالقياس، والتعليل، والنظر إلى أراء النحويين من إجماع أو خلافات، أو استصحاب للأصل كان لكل هذا دوره في توازن التقعيد النحوي، والنيلي بعد الدراسة المتأنية لشرحه على الألفية لابن معطي وجدنا أن القياس يحتل مرتبة كبيرة في تقعيده للقواعد النحوية والصرفية، فالقياس واحد من أهم أدلة النحو والمعول عليه في أغلب مسائله، وقد قيل فيه [٥]:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ .....

---

١ – المصدر السابق

٢ ـ الصفوة الصفية: ١/ ٦٧٩.

٣ ـ المصدر السابق:١/ ٦٢٤.

٤ ـ المصدر السابق:١/ ٦٢٥.

٥ ـ هذا صدر بيت من الرمل من عدة أبيات للكسائي، يتحدث فيها عن وصف علم النحو، وعجزه:

..... وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ

ينظر: إنباه الرواة:٢/ ٢٦٧، وبغية الوعاة: ٢/ ١٦٤.

ولا سبيل إلى إنكار القياس؛ لأن من أنكره أنكر النحو كله، وفيه يقول أبو البركات الأنباري:" اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس؛ ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة، وذلك أن أئمة السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد"[1].

والناظر في شرح النيلي يجده اهتم بالقياس اهتماما بالغا، ففي حديثه عن عامل الرفع في الفعل المضارع يقول:" إن كاد مشبهة في العمل بـ: كان، والفعل بعد كان يرتفع لوقوعه موقع الاسم، فحكم كاد حكم كان على أنه قد جاء الاسم في خبر كاد منبها على الأصل؛ كما جاء القود واستحوذ منبها على الأصل في قول الشاعر:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبَا ..... "[2].

٢ـ ومثله قوله في حكم المضارع المتصل به نون جماعة الإناث، يقول:" وإذا جاز حمل الفعل المضارع على الأسماء في الإعراب ـ وليس من الأسماء ـ فحمل المضارع على الماضي أولى؛ لاتفاقهما في الفعلية"[3]، وهو أكثر من أن يحصى في الصفوة الصفية.

ـ العلة النحوية عند النيلي

ـ النيلي شأنه شأن النحويين في إيراد العلل النحوية فأولاها اهتماما بالغا، فلا يكاد يخلو موضع من شرحه إلا وعلل له، وحيث إن العلة هي أحد أركان القياس، وبها يحمل المقيس الذي هو الفرع على المقيس عليه الذي هو الأصل، أو على حكمه، وحدها النحويون بالوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح: بالأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة، ومن هنا بدت العلة تشغل النحوي في محاولته

---

١ ـ لمع الأدلة:صـ٩٥.

٢ ـ الصفوة الصفية:١/ ١٧٩ .

٣ ـ المصدر السابق: ١/ ٢٦٠.

الوصول إليها عن كل ما عداها، وتتطلب منه كدَّ الفكر وإعمال النظر مرة بعد أخرىٰ؛ حتىٰ يطمئن إلىٰ سلامتها وصحة الوثوق بها[1].

ورحم الله شيخ العربية الخليل الذي سُئل عن العلل التي يعتلُّ بها في النحو فقيل له -فيما يرويه الزجاجي في كتابه: الإيضاح في علل النحو "عن العرب أخذتها، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت علىٰ سجيتها وطبيعتها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسته، وإن تكن هناك علة له؛ فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة"[2].

والمشهور منها أربعة عشر نوعا، ذكرها السيوطي في اقتراحه[3]، وقد اهتم النيلي في شرحه بالعلل النحوية وأكثر من الاعتماد عليها؛ لتوضيح الأحكام النحوية، ومعرفة الحكمة من ورائها، ومما أشار إليه النيلي في شرحه:

ما قاله في تحقيق إعراب: أبوك، وأخواته:" وأما الألف فلو حركت خرجت عن كونها ألفا فتعذر تحريكها، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وقد أمكن ههنا فوجب المصير إليه"[4]، وهو بهذا يشير إلىٰ أنها علة أصل، ومثله ما قاله في اتباع الحركات لبعضها البعض في قوله:" وقال آخرون: إن هذه الحركات اتباعات؛ تنبيها علىٰ أن هذه الأسماء إذا أفردت كان إعرابها في عيناتها، وإن رد اللام عارض؛ لأن الإفراد هو الأصل"[5]، والمتتبع للنيلي يجده نَوَّع بين أنواع العلل من ثقل بقوله في تحقيق إعراب: أبوك وأخواته:" ذهب سيبويه إلىٰ أن هذه الحروف حروف إعراب، والإعراب

---

١ ـ أصول النحو:صـ٩.

٢ ـ الإيضاح في علل النحو:صـ٦٥،٦٦.

٣ ـ الاقتراح:صـ٩٦.

٤ ـ الصفوة الصفية:١/ ١٠٠.

٥ ـ الصفوة الصفية : ١/ ١٠٢.

مقدر عليها؛ لثقله في الواو والياء"[1]، وتعذر من قوله في نفس المسألة:" والإعراب مقدر عليها ؛ لثقله في الواو والياء، وتعذره في الألف"[2]، وتناقض نحو قوله في عامل الرفع في الفعل المضارع:" والثاني: أن كاد وأخواتها أفعال مقاربة، والشيء إذا قرب وقوعه لم يكن واقعا في الحال، لأن مقاربة الوقوع غير الوقوع، فلو جعل اسم الفاعل خبرا لكاد، واسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال للزم التناقض؛ لأن كاد تدل على أن زمان الوقوع قريب من الحال، واسم الفاعل يدل على الوقوع في الحال، فيلزم أن يكون أن يكون الشيء الواحد واقعا في الحال غير واقع في الحال؛ لأن قرب الوقوع ليس هو نفس الوقوع"[3]، ووضع نحو حديثه عن "إذما" بين الحرفية والاسمية والقول بتركيبها:" وهي حرف عند سيبويه إذا جوزي بها؛ لأنها صارت تدل على خلاف ما وضعت له؛ لأنها موضوعة للماضي، وفي الشرط تدل على المستقبل"[4]، واتفاق عند حديثه عن حكم المضارع المتصل به نون جماعة الإناث:" وإذا جاز حمل الفعل المضارع على الأسماء في الإعراب وليس من الأسماء فحمل الفعل المضارع على الماضي في البناء أولى؛ لاتفاقهما في الفعلية"[5].

وفرق، نحو ما قاله في حكم وقوع الضمير المتصل بعد لولا:" وأما قولهم: ضربته هو ضربا، فإنهم لو قالوا: ضربته إياه لكان بدلا، فإذا قالوا: ضربته هو كان تأكيد، فصار إنما وقع هذا الموقع ضرورة؛ للفرق بين البدل والتوكيد"[6]، وكثرة نحو قوله في حديثه عن "أل" المعرفة بين البساطة والتركيب:" وإنما فتحت الهمزة؛ لكثرة استعمالها مع اللام، والكثرة تقتضي أخف الحركات"[7]، وشبه

---

١ ـ المصدر السابق:١/ ١٠٠.

٢ ـ المصدر السابق:١/ ١٠٠.

٣ ـ المصدر السابق:١/ ١٧٩ .

٤ ـ المصدر السابق:١/ ١٩٤.

٥ ـ المصدر السابق:١/ ٢٦٠.

٦ ـ الصفوة الصفية:١/ ٢٧٢.

٧ ـ المصدر السابق: ١/ ٦٨٠.

نحو ما قاله في أصل "لات" وعملها والقول فيها:" ويلزم حذف اسمها؛ كما يلزم إضمار اسم ليس إذا وقعت في الاستثناء نحو: قام القوم ليس زيدا؛ تحقيقا للمشابهة بينهما، فالحذف في (لات) كالإضمار في ليس"[1]، ومغايرة نحو ما قاله في الخلاف في نوع " ما " من صيغة التعجب: ما أفعل:" وأما جعلها استفهامية ففاسد؛ لأن التعجب مغاير للاستفهام"[2]، وتدافع نحو دخول الفاء في خبر: إن " وأما إن فمنع سيبويه؛ لكونها عاملة لها صدر الكلام، ومعنى الشرط في الموصول بهذه الصلة يقتضي صدر الكلام فتدافعا"[3]، وتضمين نحو ما قاله في حديثه عن الخلاف في اسم الله ـ تعالى ـ "الله" من حيث الاشتقاق وعدمه:" ولهي مبني؛ لتضمنه معنى حرف الجر وهو اللام"[4].

ـ موقف النيلي من الإجماع

ويقصد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة[5]، ولا يعتد به كدليل من أدلة النحو ـ في إثبات القواعد والأحكام ـ إلا إذا اعتمد على سماع يقويه ويعضده، أو قياس على ما سمع، وقد أشار ابن جني إلى هذا في خصائصه حيث ذكر أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا يكون إجماعهم حجة؛ وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة ... لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل وأعجازًا إلا بعد أن يناهضه إتقانًا ويثابته عرفانًا[6].

---

١ ـ المصدر السابق:٢/ ٤٤.

٢ ـ المصدر السابق:٢/ ١٠٥.

٣ ـ المصدر السابق:١/ ٦٦٦.

٤ ـ المصدر السابق:١/ ١١.

٥ ـ الاقتراح:صـ٧٣

٦ ـ ينظر: الخصائص: ١/ ١٩٠،١٩١.

واعتداد النيلي في شرحه بالإجماع ركن ركين، فقد جعله دليلا من أدلة النحو التي اعتمد عليها، وأصل به، ومنه ما قاله في حكم وقوع الضمير المتصل بعد لولا:" وقال: لو كانت لولا جارة لجرت المظهر، وهذا لا يقدح في كونها جارة بالاتفاق، فإن مذ ومنذ وكاف التشبيه وواو القسم لا تدخل على المضمر وهي جارة باتفاق"[1]، ومثله في حرفية: حاشا وفعليتها:" وعن الثالث: بأن الفعل مشتق من لفظها، وليست فعلا، كقولهم: سألته حاجة فلولا؛ أي قال: لولا كذا لفعلت، ولولا حرف باتفاق"[2].

موقف النيلي من استصحاب الحال

وماهيته هي: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل[3]، وعده الأنباري أحد الأدلة النحوية المعتبرة، قائلا:" اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة"[4]، واستصحاب الأصل هو أضعف الأدلة مقارنة بالسماع أو القياس أو التعليل أو الإجماع، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هنالك دليل غيره؛ استدلالا بقول الأنباري:" واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو"[5].

ومع أن استصحاب الحال هو أضعف الدلائل في النحو إلا أن النيلي اعتمد عليه في شرحه للاستدلال على بعض القواعد والأحكام النحوية، ومنه ما ورد في عامل النصب في المفعول معه والخلاف فيه:" الواو في الأصل حرف عطف فلا اختصاص لها حتى تعمل الجر، ومن شرط العامل

---

١ ـ الصفوة الصفية: ١/ ٢٧١.

٢ ـ المصدر السابق: ١/ ٥٤٢.

٣ ـ الإغراب في جدل الإعراب: صـ٤٦، وينظر: الإنصاف: ١/ ٢٥٧.

٤ ـ لمع الأدلة: صـ١٤١.

٥ ـ لمع الأدلة: صـ ١٤٢.

أن يكون مختصا"[1]، ومثله في امتناع اتباع عين "فُعْلَة" لفائه إذا كان لامه ياء عند جمعه بالألف والتاء:" اعلم أن ما كان على فُعْلَة ـ مضموم الفاء ساكن العين ـ وهو غير مضاعف ولا معتل العين سواء كان معتل اللام بالواو كخطوة أو صحيحا كغرفة ففي جمعه ثلاث لغات: ضم ثانيه اتباعا لأوله، وفتحه تخفيفا، وتركه على سكونه وهو الأصل"[2].

النيلي والصراعات النحوية:

حينما تطلق كلمة الصراعات النحوية ينصرف الذهن مباشرة إلى الكوفيين والبصريين وغيرهما من المدارس النحوية، و-أيضا – إلى ما ينتهجه النحويون فرادى من آراء، والصراعات النحوية ومحاولة فرض الآراء هي ديدن النحويين عامة، والنيلي في شرحه تناول هذه الصراعات نحوية كانت أو صرفية، غير إنه لم يتخذ طريقا محددا في عرضها، فتارة يبسط الخلاف مرجحا ما يراه، وتارة يسرد الخلاف دون ترجيح أو اختيار.

والنيلي وافق البصريين، صرح بذلك في شرحه على ألفية ابن معطي تارة، وأخرى عرف بموافقته لهم من ظاهر كلامه، فوافق سيبويه في عدم جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين صراحة، بقوله:" ومثال الجر بعامل مقدر: في الدار زيد والحجرة عمرو؛ أي: وفي الحجرة، ولولا تقدير حرف الجر لعطف على عاملين، أحدهما: معموله مرفوع وهو زيد، والآخر مجرور وهو: في الدار، وهو غير جائز عند سيبويه"[3]، والكتاب فيه الكثير من هذه الصورة.

كذا أكثر النيلي من استعمال المصطلحات البصرية مما يدل على ميله للمذهب البصري، ومن أمثلة ذلك مصطلح الوصف الذي استعمله علماء هذه المدرسة، ومن ذلك قوله:" ومن قال: بأن فيها

---

١ ـ الصفوة الصفية :١/ ٥٢٢.

٢ ـ المصدر السابق:١/ ١٥٤ـ١٥٥.

٣ ـ الصفوة الصفية :١/ ٦٦.

حركات مقدرة كالمقصور يلزمه أنها لا تختلف كما لا يختلف المقصور، والجواب عن ذلك: أن المقصور إذا أشكل أمره أمكن كشفه بالوصف..."[1]، ويقابل هذا المصطلح عند الكوفيين هو:النعت[2].

ومثله مصطلح: التأكيد، ومن ذلك قوله:" ومن قال: بأن فيها حركات مقدرة كالمقصور يلزمه أنها لا تختلف كما لا يختلف المقصور، والجواب عن ذلك: أن المقصور إذا أشكل أمره أمكن كشفه بالوصف أو بالتأكيد..."[3]، ويقابله عند الكوفيين: التشديد[4].

ومثله مصطلح: اسم الفاعل، ومن ذلك قوله:" فلو جعل اسم الفاعل خبرا لكاد، واسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال للزم التناقض"[5]، ويقابله عند الكوفيين: الفعل الدائم[6].

- ومثله مصطلح: حرف الجر، ومن ذلك قوله:" ذهب سيبويه إلى أن لولا إذا وقع بعدها الضمير المتصل وهو: الكاف والياء والهاء وفروعها كالجمع والتثنية يكون حرف جر"[7]، ويقابله عند الكوفيين: حرف الصفة، أو: حرف الخفض، أو: حرف الإضافة[8].

ـ ومثله مصطلح: النفي، ومن ذلك قوله:" ومثال النفي:

وَمَا أَعِيبَ فِعْلُهُ فَاعْذِلهُ .....

---

١ ـ المصدر السابق:١/ ١٠٢.

٢ ـ ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو:صـ٣١٤.

٣ ـ الصفوة الصفية :١/ ١٠٢.

٤ ـ ينظر: مصطلحات النحو الكوفي:صـ١٥٧.

٥ ـ الصفوة الصفية:١/ ١٧٩.

٦ ـ ينظر: مدرسة الكوفة:صـ٣١٠.

٧ ـ الصفوة الصفية: ١/ ٢٦٩.

٨ ـ ينظر: مدرسة الكوفة:صـ٣١٤، ومصطلحات النحو الكوفي:صـ١٢٠.

والمعنى: لا عيب فعذل، ومنه: ما تأتينا فتحدثنا بالنصب والرفع"[1] ويقابله عند الكوفيين: الجحد[2].

ومصطلح: الفصل، ومن ذلك قوله:" ألا ترى أنهم قد أخرجوا بعض الضمائر في باب الفصل بين المبتدأ والخبر إلى باب الحروف المحضة حتى إنها لا موضع لها من الإعراب..."[3]، ومقابل هذا المصطلح عند الكوفيين: العماد[4].

ـ مصطلح: البدل، ومن ذلك قوله:" فإذا قالوا: ضربته هو كان تأكيد، فصار إنما وقع هذا الموقع ضرورة؛ للفرق بين البدل والتأكيد"[5]، ومقابل هذا المصطلح عند الكوفيين هو: الترجمة أو وغير ذلك من المصطلحات.

الكوفيون في عين النيلي:

بعد قراءة الصفوة الصفوية نجد أن النيلي كان على طول الشرح يستشهد بالبصريين، ويتمثل ذلك في إمامهم سيبويه حتى إنه في دراسة من الدراسات التي بعنوان:" موقف تقي الدين النيلي من سيبويه" لم نجده يوافق الكوفيين في أي من المسائل؛ على اعتبار الخلافات النحوية؛ إلا أنه كانت له توجهات كوفية من خلال المصطلحات؛ فاستعمل مصطلحاتهم في عدد منها، ولعل أبرزها كان:

---

١ ـ الصفوة الصفية :١/ ٢٢٢.

٢ ـ ينظر: مدرسة الكوفة:صـ٣٠٩.

٣ ـ الصفوة الصفية: ١/ ٢٧٠.

٤ ـ ينظر: مصطلحات النحو الكوفي:صـ٤٥.

٥ ـ الصفوة الصفية:١/ ٢٧٠.

٦ ـ ينظر: مدرسة الكوفة:صـ ٣١٠، ومصطلحات النحو الكوفي: صـ٣٢.

-مصطلح:" النعت" وتمثل ذلك في قوله:" وقيل: الضمير يرجع إلى ما قبلها بدليل قول سيبويه: إنه يوصف بـ: ليس، ولا يكون؛ كما يوصف بـ: غير نحو: ما جاءني أحد ليس زيدا، فالجملة مرفوعة الموضع نعتا لـ: أحد؛ لأنه نكرة"[1].

ـ ومصطلح:" الخفض " ويمثل له بقوله:" حاشا عند سيبويه حرف جر؛ فلذلك يخفض بها"[2].

ـ ومصطلح:" الإدِّغام " ويمثل له بقوله:" فإن كان ساكنا ولم يؤد الإدغام إلى لبس بناء ببناء وجب الإدغام وإلا امتنع، فتقول في: انفعل من المحو: امَّحى"[3]، ويقابل هذا المصطلح عند البصريين:" الإدّغام " بالتشديد[4].

وفيما سبق من عرض موجز للنيلي يتبين لنا أن الصفوة الصفية لتقي الدين النيلي تمثل أهمية كبيرة مقارنة بغيرها من الشروح التي أقيمت على ألفية ابن معطي، فهي من أفضل الشروح على هذه الألفية، ويبدو هذا جليا من خلال الشرح، وما بداخله من براعة في التقسيم، وجودة في التنظيم، وكثرة في التقسيم والتفريع والشواهد والتعليلات، كل ذلك مع سهولة في الألفاظ والأساليب، ووضوح التراكيب وخلوها من الغموض والتعقيد.

ـ كما أن له شخصية مستقلة، ويبدو هذا واضحا من خلال آرائه وأقواله التي انفرد بها واستدركها على ابن معط، معتمدا في ذلك على أسلوب الجدل والافتراضات الاعتراضية بتصوره أن هناك شخصا يسأل، ثم يجيب هو عليه، مستدلا بأقوال وكتب من سبقوه، فهذا وإن دل فإنما يدل على سعة اطلاعه، وكثرة معرفته.

---

١ ـ الصفوة الصفية :١/ ٥٣٨.

٢ ـ المصدر السابق:١/ ٥٤١.

٣ ـ ينظر: الصفوة الصفية: ٢/ ٦٤٢ وما بعدها.

٤ ـ ينظر: مدرسة الكوفة:صـ٣١٤.

غير أنه لا يتعصب أو يتحيز لمذهب بعينه، فلا يختار ولا يرجح إلا ما يراه صوابا معتمدا على الأدلة والبراهين التي تؤيد صحة ذلك، من الأصول النحوية المختلفة من السماع بأنواعه، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، إلا إن اهتمامه واعتماده على السماع في إثبات المسائل والقواعد النحوية والصرفية كان أكثر، فقد احتل المرتبة الأولى من بين هذه الأصول، استدلالا بالقرآن الكريم، يليه أقوال العرب نثرا ونظما؛ كما أن للعلة دورا بارزا في شرحه، فقد أكثر من الاستعانة بها والاعتماد عليها في تقوية رأيه وتأييد وجهة نظره، وفي ذلك دلالة واضحة على ظهور شخصيته وبروزها، ونضج فكره العقلي، وحرصه على إقناع المتلقي.

غير أنه أهمل نسبة الكثير من الآراء والأقوال والمذاهب إلى أصحابها، كما أنه لم يبين وجهة نظره وعد اقتناعه مما يجعل القارىء يحار في فهم ما يريد؛ مثل ما فعل في حكم عمل اسم الفاعل المقترن بأل على رأي ما بقوله:" وفيه نظر".

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله هادي البشرية ومعلم الأمم نبينا محمد وعلى آله وصحبه الغر القمم.

وبعد.....

فإنه بعد الدراسة والتطواف حول تقي الدين النيلي، ومؤلَّفه الصفوة الصفية، كان من الواجب أن أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة، والتي تجلت فيما يأتي:

أظهرت الدراسة ملامح منهج النيلي في شرحه الصفوة الصفية" على ألفية ابن معطي الموسومة بـ:" الدرة الألفية" تتمثل في النقاط الآتية:ـ

- وضع النيلي عناوين للأبواب النحوية والصرفية مع إيراد أبيات النظم وشرحها، والإفصاح عما توجزه من قضايا نحوية وصرفية، وما تتضمنه من أقوال وآراء ومذاهب تؤيد أو تعارض ما سيقت لأجله، واهتم كثيرا بتوثيق الأقوال والآراء والمذاهب، والقبائل، واللهجات،

ـ أهمل النيلي كثيرا نسبة الأقوال إلى أصحابها، واختلفت طريقته في عرضه بين بسط، وإيجاز، وتميز هذا الشرح بالحجج المنطقية وكثرة الافتراضات والردود عليها، كما اهتم بالمعاني لبيان وجوه الإعراب المختلفة.

ولما كانت اللغات موضع اهتمام وضعها النيلي نصب عينيه وعول عليها في اكثر من موضع، ونقل اللهجات عن التميميين، وبني تميم .

وتتمثل مصادر النيلي في الصفوة الصفية في نوعين من المصادر: الكتب والعلماء، أما الكتب فمنها من صرح باسمها ونقل عنها، وهي: الحلبيات لأبي علي، والمسائل الكبير للأخفش، والكتاب لسيبويه؛ كما أن هناك كتبا كثيرة نقل عنها ولم يصرح بذكرها، وأما العلماء فقد يصرح بأسمائهم؛ كما فعل في ذكره للخليل، وسيبويه، ويونس بن حبيب الضبي، والكسائي، والأخفش، وغيرهم. وتميز الكتاب بالمصطلحات البصرية

تناول الأصول النحوية كالسماع من القرآن الكريم وقراءاته، والشعر ورجزه، وأمثال، وليست كل أدلته نقلية بل العقل له دوره، فالقياس، والتعليل، والنظر إلى أراء النحويين من إجماع أو خلافات، أو استصحاب للأصل أو إجماع، كان لكل هذا دوره في توازن التقعيد النحوي

والله الموفق

الفهارس الفنية

١ـ فهرس الآيات القرآنية.

٢ـ فهرس الأمثال وأقوال العرب.

٣ ـ فهرس الأشعار والأرجاز.

٤- ثبت أهم المصادر والمراجع.

١ـ فهرس الآيات القرآنية

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
{لَمَسْجِدٌ أُسِسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَلِ يَومٍ}	التوبة	١٠٨	١٢٣٨
{وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوفِيَنَّهم رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ}	هود	١١١	١٢٣٩
{حَاشَ للهِ}	يوسف	٣١	١٢٣٨

٢ـ فهرس أمثال وأقوال العرب

المثل أو القول	رقم الصفحة
إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب	١٢٤٢
إنهم أجمعون ذاهبون	١٢٣٣
إياي وإياه	١٢٤٢
شنئي	١٢٣٣
لاه أبوك	١٢٣٦
ليس الطيب إلا المسك	١٢٣٧
يا أللهُ	١٢٣٣

٣ـ فهرس الأشعار والأرجاز

القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
العلابطا	الرجز	مجهول القائل	١٢٤٠
ينتفع	الرمل	الكسائي	١٢٤٢
سملق	الطويل	جميل بثينة	١٢٤١
الحلال ، الشمال	الرمل	عبيد بن الأبرص	١٢٤١

٤ـ ثبت أهم المصادر والمراجع

ـ الأصـــول في النَّحو لابن السَّـرَّاج ، ت، د: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ببيروت،ط١(١٤٠٥ـ١٩٨٥م) .

ـــ الأعلام للزركليّ، ط ٥: دار العلم للملايين ببيروت(٢٠٠٢ م).

ـــ الإغـراب في جدل الإعـراب لأبي البركات الأنباريّ ، ت : سعيد الأفغاني ، دار الفكر.

ـــ إنباه الرواة على أنباه النُّحاة للقفطيّ، ت: محمد أبو الفضل ، ط١: المكتبة العنصرية ببيروت (١٤٢٤ هـ).

ـــ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباريّ ، ومعه كتاب الانتصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر .

ـ الإيضاح في علل النحو للزَّجَّاجي، ت،د: مازن المبارك، ط٥: دار النفائس – بيروت(١٤٠٦هـ -١٩٨٦ م).

ـــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة للإمام السيوطيّ، ت: محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية بلبنان .

ـ تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ، ط ٢ دار الغرب الإسلامي، بيروت (١٩٩٤ م).

ـــ خـزانـة الأدب لعبد القادر البغـــداديّ ، تحقيق : الشيخ عبدالسلام هارون ، الهيئة العامة للكتاب(١٣٩٩هـ=١٩٧٩م) .

ـ الخصائص لابن جنيّ، ت ، د: محمد النجار، ط٣ الهيئة العامة للكتاب (١٤٠٦هـ=١٩٨٦م).

ـ السلوك لمعرفة دول الملوك لتقي الدين المقريزي ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م

ـ الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها لابن فارس ، ت:السيد أحمد صقر، القاهرة(١٩٧٧م) .

ـ الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي، ت: محسن سالم العميري.

ـ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه، ت، د: الحافظ عبد العليم خان، ط١عالم الكتب – بيروت(١٤٠٧ هـ).

ـ طبقات المفسرين العشرين للسيوطي، تحقيق: علي محمد عمر،الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الأولى،

(١٣٩٦هـ).

ـ الفوائد السنية في شرح الألفية للبرماوي شمس الدين، ت: عبدالله رمضان موسى،ط١ مكتبة التوعية الاسلامية(١٤٣٦هـ= ٢٠٠٥م).

ـ الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي، ت: د. محمود فجال، ط١ دار القلم، دمشق (١٤٠٩هـ – ١٩٨٩ م).

ـ الكُنّاش في النحو والصرف لأبي الفـــداء، ت، د: رياض الخوام، ط: المكتبة العصرية ببيروت (٢٠٠٠م) .

ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ، ط: مكتبة المثنى (١٩٤١م).

ـ الكشاف للزمخشريّ ، ت: مصطفى حسين أحمد، ط٣ دار الكتاب العربي ببيروت (١٤٠٧هـ =١٩٨٧م) .

ـ لمع الأدلة في أصول النَّحو لأبي البركات الأنباري ، ت : سعيد الأفغاني ، ط : دار الفكر .

ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور :مهدي المخزومي ،ط٢ مطبعة مصطفى الحلبي البابي (١٣٧٧هـ=١٩٥٨م).

ـ مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها للدكتور: عبدالله بن حمد الخثران،ط١ دار هجر (١٤١١هـ=١٩٩٠م).

ـ مجمع الآداب في معجم الألقاب، لابن الفوطي الشيباني، تحقيق: محمد الكاظم، الناشر: مؤسسة الطباعة والنشر- وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران ط١ (١٤١٦ هـ).

ـ الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة «من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم»، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، إياد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان الحبيب، بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي، الناشر: مجلة الحكمة، مانشستر – بريطانيا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م،

ـ معجم المؤلفين لعمر كحالة الدمشق، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

ـ هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغداديّ ، دار إحياء التراث العربي ببيروت .